ندوة علمية موسومة

الخلفية الكلامية للبلاغة العربية

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية
كلية الآداب والحضارة الإسلامية

يوم: الأربعاء 02 جمادى الثانية 1446هـ الموافق:04 ديسمبر 2024 م

–الاسم: صباح – اللقب: قيرة.
–الوظيفة: أستاذ محاضر (ب) الرتبة العلمية : دكتوراه علوم.
–المؤسسة: جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية.
:البريد الإلكتروني: g.sabah2019@gmail.com

–محور المشاركة: تداخل الآليات الكلامية مع الآليات البلاغية في التحليل.

–عنوان المداخلة: آلية التأويل بالمجاز عند المعتزلة –بين الواقع اللغوي و الانتصار للمذهب–

ملخص المداخلة :

يعدّ التّأويل العقلي من أهمّ الآليات و الرّكائز التي يبنى عليها المنهج الاعتزالي ، إذ يعدّ سبيل الخلاص من الاضطّراب الدّلالي الذي يمكن أن يقع في المتشابه من النّصوص، و المجاز يمثّل الأداة و السّند الرّئيس لعملية التّأويل نظريّا و إجرائيّا، فهو الوسيلة التي يؤوّلون بها النّصوص التي يتعارض ظاهرها مع أصولهم الاعتقادية .

وهذه المداخلة هي محاولة للإجابة على إشكال رئيسي هو: كيف استند المعتزلة إلى المجاز في عملية التّأويل؟ وهل كانت تلك التّأويلات مستمدّة من واقع لغوي سائد، أم كانت خاضعة لنسق عقدي لا ينبغي تجاوزه، فخرجت تلك الأسس العقدية بحلّة لغوية في شكل مجازات لغوية و عقلية في بلاغتنا العربية؟

وانطلاقا من هذا الإشكال فإنّ البحث سيكون موزّعا على النّقاط الآتية بشكل موجز:

–المعتزلة و قواعدهم في التّأويل .

–الأصول الاعتزالية وعلاقتها بمبحث المجاز .

–مقاربة نقدية لبعض التّأويلات المجازية الإعتزالية .

– أهمّ النّتائج المتوخاة من البحث.

الكلمات المفتاحية: التأويل– المجاز– المعتزلة– اللغة –العقيدة

Summary of the intervention:

Rational interpretation is one of the most important mecanismes and pillars on which the Mu'tazila approach is built ;it is a way to get rid of the semantic confusion that can accur in similar texts; the massacres represent the main tool and support for the interpretation process theoretically and procedurally ;It is the means by which they interpret texts whose appearance contradicts their doctrinal foundations

This intervention is an attempt to answer a major problem

How did the Mu'tazilites rely on metaphor in the process of interpretation §was that interpretation derived from a prevailing linguistic realy framework that should not be ignord§

These doctrinal foundations emerged whith a linguistic solution in the form of linguistic and rational attemps in our Arabic rhetoric

Answer this problèm ، the research will be baiefly divided into the following points:

-the Mu'tazillites and their rules of interprétation

- the Mu'tazila principales and their relationship to the stady of metaphor

-Acritical approach to some interprétation of the metaphorical Mu'tazila

-The most important results expected from the research

Keywords:

Interpretation - Metaphor- Mu'tazilites – The language – Doctrime

مقدمة:

احتل التّأويل موقعا مركزيا داخل الفكر العربي الإسلامي فقد شغلت قضية الفهم أذهان المنشغلين بالدرس القرآني في مختلف الحقب التاريخية، وتعدّ المعتزلة من أهم المذاهب الفكرية الإسلامية التي صاغت مقاربة تأويلية عبّرت بها عن تصوّراتها العقدية في نسق متكامل قدّمت به طرحا مختلفا أثرت به مختلف مجالات المعرفة وبخاصة المجال البلاغي الذي اتّخذت من مباحثه أداة للتّأويل وخاصّة مبحث المجاز.

I–المعتزلة وقواعدهم في التأويل:

لفهم قواعد التأويل الاعتزالية لابد أوّلا من فهم الأسس الفكرية للاعتزال أو ما يعرف بالأصول الخمسة وهي[1]: 1/التوحيد 2/العدل 3/ المنزلة بين المنزلتين 4/ الوعد والوعيد 5/الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر.

تذكر أغلب المصادر أن نقطة البداية في الجدل بين المعتزلة وخصومهم مردّها إلى الخلاف السياسي حول قضية الإمامة وشروطها أو ما يعرف في التاريخ الإسلامي بالفتنة الكبرى بعد مقتل عثمان بن عفان، وما أثاره من نزاع حول شرعية الخروج على الإمام والثورة على الخليفة، وفي غمار هذه الأحداث دعا الأمويون إلى "الجبر" كنوع من التبرير الديني لإيهام الناس أن الله قد حكم أزلا أن تصل هذه الأسرة إلى الحكم، وأن ما يعملون ليس إلاّ أثرا أو نتجة "لقدر إلهي محكم"، ممّا أتاح للقائلين بمسؤولية الإنسان وحريته في الإختيار أن يردوا عليهم، من هؤلاء المعتزلة، الذين يعتقدون أن العدل مترتّب على الاختيار وقدرة الإنسان على تحمل المسؤولية [2].

ولقد اصطبغ الفكر الاعتزالي في نشأته بالصبغة الدينية، ولكنه في تطوره اصطدم بثقافات أخرى لا تسلّم بما جاء في القرآن من أدلّة على العدل والتوحيد وغيرهما من القضايا التي جاهد المعتزلة في سبيل تأصيلها. يقول القاضي عبد الجبّار المعتزلي في سياق تأويل قوله تعالى: ﴿**لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ**﴾[3].«وقد بيّنا في مقدمات كتاب "المتشابه" أن المتعلق بمثل ذلك لا يخلو من أن يزعم أن القرآن دلالة على التوحيد والعدل أو يقول: لا نعلم صحة دلالته إلا بعد العلم بالتّوحيد والعدل» [4].

إذن فقد مثلت هذه الأصول عند المعتزلة الإطار الفكري والنّظري العام الذي ضبط العملية التأويلية وحدّد معالمها.

2-أسس التأويل عند المعتزلة:

تجمع المعاجم والقواميس قديما وحديثا أن مفردة "التأويل" آتية من "الأَوْل" ،و الأَوْل في لغة العرب هو الرّجوع [5].

كما نبّه الجرجاني في التّعريفات إليه بقوله: «التأويل في الأصل الترجيع، وفي الشّرع صرف اللفظ عن معناه الظاهر إلى معنى يحتمله إذا كان المحمل الذي يراه موافقا للكتاب والسنة» [6].

---

[1]-ينظر: الأصول الخمسة، القاضي عبد الجباري، تح: فيصل بدير عون، مجلس النشر العلمي، جامعة الكويت، ط1، 1998م، ص 67.

[2]-ينظر: مقالات الإسلاميين واختلاف المصلين، أبو الحسن الأشعري، تح: محمد محي الدين عبد الحميد، المكتبة المصرية، صيدا، بيروت (1411هـ-1990م)، ج1، ص 47-49، وينظر: الاتجاه العقلي في التفسير، دراسة في قضية المجاز في القرآن عند المعتزلة، نصر حامد أبو زيد، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، ط3 (1996م)، ص 12 وما بعدها.

[3]-سورة الشورى، الآية: 11.

[4]- المغني في أبواب التوحيد والعدل –في إعجاز القرآن-، القاضي أبو الحسن عبد الجبّار، ج16، ص 395.

[5]-ينظر: لسان العرب، ابن منظور، دار صادر، بيروت، ج11، ص 32.

[6]-كتاب التعريفات، الشريف الجرجاني، مكتبة مشكاة الإسلامية، ص 45.

أما التأويل في مفهوم المعتزلة فهو «صرف اللفظ عن معناه الظاهر إلى معناه المحتمل، وفق ما يقتضيه البرهان العقلي» [1].

ويستخلص من هذا التعريف أن العقل أو أساس التفكير الاعتزالي، وهو الميزان الذي يعتمد عليه في كل تأويل، وعلى ضوء دليله تفهم معاني النصوص وتحدّد .يقول القاضي عبد الجبار: «فإذا ثبت ما قدّمنا لم يمكنهم ادّعاء الاختلاف والمناقضة فيه، لأن محكمه ومتشابهه سواء في أنهما لا يدلاّن، وفي أن الواجب على المكلّف عرضهما على دليل العقول. وإذا وجب ذلك فيهما حملنا ما يمكن إيفاء الحقيقة حقّها على حقيقته، وما لا يمكن أن نوفيه حقه حملناه على مجازه المعروف...» [2] .

ويقول الشّريف المرتضى: «إذا ثبت بأدلة العقول التي يدخلها الاحتمال والمجاز، ووجوه التأويلات أن المعاصي لا تجوز على الأنبياء عليهم السلام، صرفنا كل ما ورد ظاهرة بخلاف ذلك من كتاب أو سنة، إلا ما يطابق الأدلّة و يوافقها، كما فعل ذلك فيما يرد ظاهره مخالفا لما تدلّ عليه العقول»[3] .

وبهذا أعطى المعتزلة للعقل دورا أوّليا وسابقا على الشرع، كما جعلوا من الدليل السمعي (النقل) تابعا للدليل العقلي ومترتبا عليه، بمعنى أن العقل –في نظرهم– يستطيع أن يصل إلى كليات الأحكام المتصلة بالله وصفاته من التوحيد والعدل، أما الشريعة فتختصّ بأنها تكشف له عن الطرائق التي يستطيع بها أن يؤدّي هذه الواجبات العقلية ومقادير الطّاعات كالصّلاة والزّكاة ولا تعارض فيها بين الدليل العقلي والدليل الشرعي فهما متّفقان ومتطابقان [4].

وبهذا يصبح التأويل عندهم ضرورة لا محيص عنها لرفع التناقض الظاهر بين أدلة العقل وأدلة النقل.

3–التأويل والمتشابه:

إن ثنائية المحكم والمتشابه هي أحد أهم الركائز التي ترتبط ارتباطا وثيقا بقضية التأويل، وقد اعتمد المعتزلة على هذه الثنائية، فاحتلّت مكانة خطيرة في الجهود التأويلية لديهم في محاولة وضع منهج عقلي في فهم القرآن، فعدّوا المحكم هو الأصل والمتشابه فرع يردّ إلى المحكم بالتأويل، فقاموا بتحديد مستويات الغموض والوضوح باعتماد مقياس المعرفة العلمية [5]. حتى لا يؤدّي التأويل إلى الوقوع في التّناقض بين أصول المعتزلة (وخاصّة العدل والتوحيد) وبين دلالات الآيات

---

[1]–ينظر: الأصول الخمسة، القاضي عبد الجبار، السابق، ص 65.

[2]–المغني في أبواب التوحيد والعدل، القاضي عبد الجبار، السابق، ج16، –في إعجاز القرآن–، ص 395.

[3]–أمالي السيد المرتضى, الشريف المرتضى (ت 436هـ)، تصحيح: محمد بدر الدين الحلبي، مطبعة السعادة، مصر، ط1، (1325هـ–1907م)، ج2، ص 125.

[4]–ينظر: الاتجاه العقلي في التفسير، نصر حامد أبو زيد ,السابق، ص 59 وما بعدها.

[5]–ويقصد بها المعرفة بقصد الله وهي معرفة عقلية تسمح بتأويل ظاهر الصيغة وهي التي يطلق عليها المعتزلة القرينة العقلية أو الدليل العقلي.

المتشابهة.

لذلك ألفينا القاضي عبد الجبّار يفرد الموضوع بكتاب مستقلّ بحث فيه جلّ المسائل المتعلقة بهذا الموضوع، فبيّن أن المحكم ما ورد على صيغة تجعل منه لايحتمل دلالة إلا مرادا واحدا في أصل اللغة، أو بالتّعارف أو بشواهد العقل، وذلك نحو قوله تعالى: ﴿**قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ (1) اللَّهُ الصَّمَدُ (2)**﴾ [1].

وأمّا المتشابه فهو عنده ما خرج عن ظاهره على أن يدلّ على المراد لشيء يرجع إلى اللغة أو التعارف، وذلك نحو قوله تعالى: ﴿**إِنَّ الَّذِينَ يُؤْذُونَ اللَّهَ**﴾ [2]إلى ما شاكله لأنّ ظاهره يقتضي ما علمناه محالا، فالمراد مشتبه، ويحتاج في معرفته إلى الرجوع إلى غيره من المحكمات» [3].

ويرفض القاضي عبد الجبّار أن يكون المتشابه ممّا لا يمكن العلم به ومعرفة المقصود منه فالله تعالى –في نظره – لا يجوز أن يخاطب بكلام إلا ويريد به أمرا ما، فالمتشابه في ذلك كالمحكم، و ورود المتشابه في القرآن كما يرون–حكمة كبيرة، فهو الباعث على البحث والنظر، والدافع إلى الاجتهاد [4].

وما يلاحظ على تناول المعتزلة لقضية المتشابه أنهم أدرجوا كل النصوص القرآنية التي تناقض بظواهرها مفردات أصولهم الخمسة ضمن المتشابه، ومن ثم كانت الآيات التي تعضد دلالتها أصولهم الكلامية من قبيل المحكمات، والأمر يرجع عندهم أساسا إلى الأدلة العقلية و مقتضياتها. فقوله تعالى: ﴿**لَا تُدْرِكُهُ الْأَبْصَارُ وَهُوَ يُدْرِكُ الْأَبْصَارَ**﴾ [5]. نصٌّ محكم لأنه وافق بظاهره ما نادى به المعتزلة من كونه تعالى لا يُرى بالأبصار لا في الدنيا ولا في الآخرة، أما قوله تعالى: ﴿ **وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَاضِرَةٌ (22) إِلَى رَبِّهَا نَاظِرَةٌ (23)**﴾ [6]. فهو من قبيل المتشابه لأنه عارض بظاهره دلالة الآية المحكمة السابقة وناقض قضية تقررت في باب التوحيد لدى المعتزلة وهي عدم جواز الرؤية[7].

فالمعتزلة توخّوا في تأسيس منظومتهم الكلامية التنزيه المفرط لله تعالى في صفاته وأفعاله وقد تمثّلت الأدلة العقلية عندهم الأساس الأول في ضبط العملية التأويلية للمتشابه المؤسسة غالبا على المجاوز وضروبه في القول، لردّ المتشابه إلى المحكم بما يوافق مقررات العدل والتوحيد، وبذلك عدّ المعتزلة الرّواد الأوائل للتأويل المجازي.

---

[1]–سورة الإخلاص، الآية: 1–2.

[2]–سورة الأحزاب، الآية: 57.

[3]–متشابه القرآن، القاضي عبد الجبار، تح: عدنان محمد زرزور، دار التراث، القاهرة، ج1، القسم1، ص 19.

[4]–ينظر: المصدر نفسه,القسم1, ص19و ما بعدها.

[5]–سورة الأنعام، الآية: 103.

[6]–سورة القيامة، الآية: 22–23.

[7]–ينظر: شرح الأصول الخمسة, قاضي القضاة عبد الجبار بن أحمد, تح :عبد الكريم عثمان, مكتبة وهبة, ص232 وما بعدها.

فعدّت جهودهم إسهاما كبيرا في بعث مسيرة للدرس المجازي الذي يدين بالفضل الكبير لأبرز أعلامهم كالرماني والزمخشري[1].

***4-التأويل والدّلالة اللغوية:**

كانت قضية "الكلام" موضع خلاف بين المعتزلة وخصومهم خصوصا الأشاعرة"، والجذر الديني لهذه المشكلة يتصل في الفكر الاعتزالي بقضية التوحيد وبقضية خلق القرآن ،ويهدف إلى نفي وجود أي صفة قديمة خارجة عن الذات الإلهية ليخلص لهم مبدأ التنزيه والتّوحيد نقيّا من أي إيهام بالتعدّد، ولذلك فصلوا بين صفات الذّات وصفات الفعل، فاقتصرت صفات الذّات عندهم على العلم و القدرة و الحياة و القدم ، أمّا الكلام فقد عدّه المعتزلة من صفات الفعل، فهو مخلوق حادث، وليس قديما أزليّا أي كلام الله الذي هو القرآن لارتباطه بوجود من يخاطبه من الملائكة أو البشر، فوجودهم محدث لا مراء، ولا بدّ أن يكون الكلام الإلهي —من ناحية أخرى- مفيدا لأنه يتوجّه إلى مخاطب، ووجوب الإفادة في كلام الله مع وجوب الحدوث يؤديان معا إلى ضرورة أن يكون كلامه سبحانه وتعالى مسبوقا بالمواضعة التي هي شرط من شروط الدّلالة اللغوية، وهذا رأي خالفه الأشاعرة إذ يرون أنّ كلام الله قديما وأن اللّغة ليست من اصطلاح البشر ومواضعتهم، بل هي توقيف من الله ،والقرآن هو كلام الله غير مخلوق تقديما للنقل على العقل [2].

يقول الجاحظ في تأويل قوله تعالى: ﴿**وَعَلَّمَ آَدَمَ الْأَسْمَاءَ كُلَّهَا ثُمَّ عَرَضَهُمْ عَلَى الْمَلَائِكَةِ**﴾ [3].«لا يجوز أن يعلّمه الله الاسم ويدع المعنى، ويعلمه الدّلالة ولا يضع له المدلول عليه، والاسم بلا معنى لغو كالظرف الخالي،...اللّفظ للمعنى بدن والمعنى للّفظ روح»[4] .

ويكاد القاضي عبد الجبار-في تأويله للآية- يكرّر ألفاظ الجاحظ، غير أنه يستخدم كلمة "القصد" بدلا من كلمة "المعنى" إذ يقول أن ظاهر الإسم إنّما يسمى بذلك متى تقدّمت فيه مواضعة، أو ما يجرى مجراها، لأنه إنما يصير اسما للمسمّى بالقصد [5].

ويستخلص من كلامهما أنّ المواضعة والقصد يمثّلان جانبا الدّلالة اللغوية، إذ لا بدّ للمواضعة أن ترتبط بقصد المتواضعين وإلاّ استحال التّفاهم بينهم. ولكي تؤدي اللغة وظيفة "الإنباء" عند القاضي أو "الإبانة" عند الجاحظ لا بد من

---

[1]-ينظر: المجاز في القرآم الكريم بين المعتزلة والأشاعرة في القرنين الخامس والسادس الهجريين، محمد مذبوحي، رسالة دكتوراه، جامعة تلمسان، 1426هـ-2005م، ص 80-81.

[2]-استنادا لقوله تعالى: ﴿**وَعَلَّمَ آَدَمَ الْأَسْمَاءَ كُلَّهَا ثُمَّ عَرَضَهُمْ عَلَى الْمَلَائِكَةِ**﴾.

[3]-سورة البقرة الآية: 31.

[4]- ينظر: مجموع رسائل الجاحظ, تح: محمد طه الحاجري, دار النهضة العربية, بيروت- لبنان, 1982م, ص100.

[5]-ينظر: متشابه القرآن، القاضي عبد الجبار، السابق، القسم 01، ص 83.

المواضعة، وهكذا تتحدّد المواضعة بأنها بديل عن الإشارة للأشياء الحسّية، وذلك بهدف الإخبار عنها حالة غيابها عن الحواس، وتصبح المواضعة ضرورية للإخبار خاصّة عن الأفكار المجرّدة التي لا تقع على متعيّن مخصوص كالبقاء والفناء والقدم...

ونخلص من هنا أن الدلالة اللغوية عند المعتزلة تتلخّص في التداخل الكامل بين وظيفة اللغة من جانب، وبين شرطي دلالتها من جاب آخر وهما المواضعة والقصد.

5-الأصول الإعتزالية وعلاقتها بمبحث المجاز:

يعرّف المجاز بأنه: اللّفظ المستعمل في غير ما وضع له، بمناسبة أو علاقة بينهما، مع وجود قرينة تمنع من إيراد المعنى الظاهر» [1].

ويكاد يجمع الباحثون على أن مصطلح المجاز ولد ونشأ في أحضان المعتزلة وأنهم هو الذين سعوا في إنضاجه وتطويره [2].

ويبدو من تعريف المجاز علاقته الوطيدة بالتأويل، فكلاهما صرف اللفظ عن ظاهره إلى معنى آخر تحدده القرينة، ومن هنا ركّز المعتزلة على المجاز باعتباره مخرجا لغويا يدفع عنهم تهمة الخصوم، ويوفرّ عليهم مشقّة التكلّف العقلي.

ولا نبالغ إذا قلنا أن المعتزلة هم الذين كان لهم الفضل في تطوير مفهوم المجاز بمختلف مسالكه، بل إن ظهور هذا المصطلح بمعناه المعروف مقابلا للحقيقة كان على يد الجاحظ، لوجود فصول كاملة في كتاب "الحيوان" تدل على قصد الجاحظ وانشغاله بدراسة هذه الظاهرة[3]. ثم تتبّعه في ذلك جلّ من جاء بعده من المعتزلة أمثال: الرماني وابن جني والزمخشري وغيرهم .

وما يميّز بحث المعتزلة في المجاز أنه كان محكوما بعلم الكلام وبالرغبة الملحّة في إيجاد وسيلة لغوية تساعد على التوفيق بين نصوص القرآن وما وضعوه من أصول وما قعّدوه من قواعد، فكانت دراسة مسائل الدلالة، وما يتصل بها من المجاز أمر حتمي بالنسبة إليهم.

وما ينبغي الإشارة إليه في هذا المقام هو أن المجاز عند المعتزلة ليس أداة بيانية وزينة تستحسن في الكلام فحسب، بل هي عندهم أداة تعبيرية وأسلوب من أساليب التوسّع أملته طبيعة اللغة يستعمل عنما تعجز الحقيقة عن أداء المعنى

---

[1] ينظر : مفتاح العلوم، محمد بن علي السكاكي، ضبط وتعليق: نعيم زرزور، دار الكتب العلمية، لبنان، ط2 (1998م)، ص359.

[2] -ينظر: الإيمان، ابن تيمية، المكتب الإسلامي، بيروت لبنان، ط5، (1416هـ-1996م)، ص 74.

[3] -ينظر: أثر المتكلمين في تطور الدرس البلاغي، محمد أبو شوارب وأحمد محمود المصري، دار الوفاء -الإسكندرية ,2006م, ص 138-139.

المطلوب، ففي هذا الشأن يقول القاضي عبد الجبار :«المجاز يستعمل حيث لا تكون الحقيقة كافية» [1]. وسأعود إلى هذه الفكرة في المبحث الموالي.

وأكتفي بإيراد بعض الأمثلة المجازية التي استند إليها المعتزلة لإثبات أصولهم الاعتقادية من القرآن الكريم ولعلّ أكثر الأصول الإعتزالية ارتباطا بالمجاز هو الأصل الأوّل والثاني وهما "التوحيد" و"العدل الإلهي"[2].

1-التوحيد: هو مبدأ كبير يقوم على تحقيق وحدانية الله تعالى وتنزيهه تنزيها مطلقا وفق ما قرّروه من تصوّرات ،وهذا يعني نفي كل الصّفات الإلهية وجعلها صفة واحدة وهي الذات الإلهية، يقول أبو الحسن الأشعري :«وأجمعت المعتزلة على أن صفات الله سبحانه وأسمائه هي أقوال وكلام، فقول الله إنه عالم قادر هي أسماء وصفات له، وكذلك أقوال الخلق، ولم يثبتوا له صفة علما ولاصفة قدرة وكذلك قولهم في سائر صفات النفس»[3].

ولكن وجدوا أنفسهم أمام الآيات التي تثبت صفات لله تعالى وأسماء تتعارض مع ما قرّروه في هذا الأصل فوظّفوا المجاز لصرف ظاهرها إلى ما يتوافق وهذا الأصل، كالآيات التي ورد فيها صفات الوجه واليد والعين والاستواء، وغيرها، وهذا ما جعلناه نتبيّن الدافع الأساس الذي اضطرهم إلى التعمّق في بحث المجاز في القرآن.

يقول تعالى: ﴿**كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُ** ﴾[4]. وقوله تعالى: ﴿**وَيَبْقَى وَجْهُ رَبِّكَ ذُو الْجَلَالِ وَالْإِكْرَامِ**﴾ [5]. يقول القاضي عبد الجبار في تأويل هذه الآية: «المراد كل شيء هالك إلا ذاته أي نفسه» والوجه بمعنى الذات مشهور في اللغة يقال: وجه هذا الثوب جيد أي ذاته جيدة» [6].

ويقول في الآية الثانية: «هذا لا يدل على إثبات وجه له تعالى عن قولهم، وذلك أن الوجه قد يراد به ذات الشيء، وعلى هذا تقول العرب: هذا وجه الرأي، ووجه الأمر، ووجه الطريق...فيختلف موقع هذه اللفظة بحسب ما يستعمل فيه فإذا صحّ ذلك وجب أن يكون المراد: ويبقى ربك» [7].

---

[1]-تنزيه القرآن عن المطاعن، القاضي عبد الجبار، تح: أحمد عبد الرحيم السّايح, وتوفيق علي وهبة, مكتبة النّافدة , الجيزة, ط1(2006م), ص318.

[2]-بل من الدارسين من جعل الأصول الأخرى للمعتزلة تعود في محتواها إلى الأصليين الأول والثاني وهما العدل والتوحيد. ينظر: الاتجاه العقلي في التفسير، نصر حامد أبو زيد، ص 12/11.

[3]-مقالات الإسلاميين، أبو الحسن الأشعري، السابق، ج1، ص 273.

[4]-سورة القصص، الآية: 88.

[5]-سورة الرحمن، الآية: 27.

[6]-شرح الأصول الخمسة، القاضي عبد الجبار، السابق, ص 227.

[7]-متشابه القرآن، القاضي عبد الجبار، القسم2، ص 637/636.

وبالمنهج نفسه أوّلا قوله تعالى:﴿ **مَا مَنَعَكَ أَنْ تَسْجُدَ لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَيَّ**﴾ [1].

«اليد هاهنا بمعنى القوة، وذلك ظاهر في اللغة، يقال: مالي على هذا الأمر يدٌ...أي قوة» [2].

وكذلك تأوّل قوله تعالى: ﴿**وَالسَّمَاوَاتُ مَطْوِيَّاتٌ بِيَمِينِهِ**﴾ [3]. أن اليمين بمعنى القوة[4].

1-العدل الإلهي وعلاقته بالمجاز:

يعد المجاز العقلي أو الحكمي[5] من أبرز ضروب المجاز التي عرض لها الزمخشري ومن قبله من المعتزلة [6]. وذلك لتعلّقه بأصل "العدل" فهو أداة تأولية لغوية لتوجيه دلالة النصوص القرآنية المشعرة ظواهرها بنسبة الأفعال القبيحة إلى الله تعالى. من ذلك قوله تعالى: ﴿**خَتَمَ اللَّهُ عَلَى قُلُوبِهِمْ وَعَلَى سَمْعِهِمْ وَعَلَى أَبْصَارِهِمْ غِشَاوَةٌ وَلَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ**﴾ [7]. إذ يرى أن إسناد الختم إلى الله هو من قبيل المجاز لأن الله يتعالى عن فعل القبيح، وقد نصّ على تنزيه ذاته بقوله: ﴿**وَمَا رَبُّكَ بِظَلَّامٍ لِلْعَبِيدِ** ﴾[8].﴿**وَمَا ظَلَمُونَا وَلَكِنْ كَانُوا أَنْفُسَهُمْ يَظْلِمُونَ**﴾ [9]﴿**إِنَّ اللَّهَ لَا يَأْمُرُ بِالْفَحْشَاءِ**﴾ [10] .فيرى أن الختم مسند إلى الله على سبيل المجاز وهو لغيره حقيقة ويذكر أن الأصل أن يسند الفعل لفاعله إلا أنه قد يستند إلى ما يلابسه عادة كالمصدر والزمان والمكان والمسبب فيقال في المفعول به، عيشة راضية، وماء دافق، وفي عكسه: سيل مفعم وفي المصدر: شعر شاعر وذيل ذائل، وفي الزمان: نهاره صائم وليله قائم، وفي المكان: طريق سائر وهكذا... [11].

ويقرر الزمخشري بعد أن ساق هذه الأدلة المستمدة من واقع اللغة واستعمالاتها أن الخاتم في الحقيقة هو الشيطان أو

---

[1]-سورة ص، الآية: 75.

[2]-شرح الأصول الخمسة، السابق، ص 227.

[3]-سورة الزمر: الآية: 67.

[4]-شرح الأصول الخمسة، السابق، ص 229.

[5]-هو الكلام المفاد به خلاف ما عند المتكلم من الحكم فيه لضرب من الأويل، إفادة للخلاف لا بوساطة وضع كقولك: «أنبت الربيع البقل...ينظر : مفتاح العلوم، محمد بن علي السكاكي، ضبط وتعليق: نعيم زرزور، دار الكتب العلمية، لبنان، ط2 (1998م)، ص 393.

[6]-أمثال أبو علي الجبائي، والقاضي عبد الجبار، في كتابه: تنزيه القرآن عن المطاعن، ومتشابه القرآن.

[7]-سورة البقرة، الآية: 07.

[8]-سورة فصلت الآية: 46.

[9]-سورة البقرة الآية: 57.

[10]-سورة الأعراف: الآية: 28.

[11]-ينظر: الكشاف، الزمخشري، تعليق: خليل مأمون شيحا، دار المعرفة، بيروت، لبنان، ط3، 1430هـ-2009م، ج1، ص 41-42.

الكافر بيد أنه أسند الختم إلى الله لما كان هو السبب له، كما أسند البناء إلى الأمير في قولهم: بنى الأمير المدينة» [1]. وفي هذا إجراء للآية على ما يوافق مذهبه الاعتزالي بشكل واضح.

وللمعتزلة وقفات طويلة مع لفظ "الضّلال" ومشتقاته في الاستعمال القرآني يجنحون خلالها إلى التأويل[2]، كما في قوله تعالى: ﴿**يُضِلُّ بِهِ كَثِيرًا وَيَهْدِي بِهِ كَثِيرًا**﴾ [3]. من قبيل إسناد الفعل إلى السبب –عند الزمخشري– فإسناد الإضلال إلى الله مجاز: «لأنه لما ضرب المثل فضلّ به قوم واهتدى به قوم تسبب لضلالهم وهداهم»[4] .

وكذلك إسناد إزاغة القلوب إلى الله تعالى في قوله تعالى:﴿ **رَبَّنَا لَا تُزِغْ قُلُوبَنَا بَعْدَ إِذْ هَدَيْتَنَا** ﴾[5]. هو من باب الإسناد إلى السبب لأنه لما كان الله تعالى قد يبلو العباد ببلايا تزيغ عندها القلوب جاز هذا الإسناد المجازي إليه تعالى» [6].

وغيرها من النصوص التي سلك فيها الزمخشري مسلك المجاز توفيقا بين الدلالة اللغوية والجانب الاعتقادي المقرّر لدى المعتزلة "العدل الإلهي".

6–بين المجاز واللغة عند المعتزلة:

عدت المعتزلة التأويل عملية فكرية تقوم بالأساس على دراسة المجاز داخل الخطاب القرآني، إذ إنّ ظاهرة المجاز حاضرة في اللغة والقرآن، لأن اللغة نشأت عبر المواضعة، والاتفاق بين البشر حول معاني ودلالات الألفاظ اللغوية، كما اجتمعوا من ناحية أخرى على تسمية الاستعمالات للمصطلحات اللغوية غير الأصلية مجازات.

لكن تعسّف المعتزلة في بعض المواضع في فهم المجازات القرآنية فعوض التسليم بحضور مجازات القرآن لم يتم استعمالها سابقا في الشعر العربي القديم، ذهبوا إلى أنّ هذه المجازات كانت موجودة إلاّ أن الرواة نسوها أو سقطت منهم [7]. وقولهم هذا ما هو إلا تبرير موضوعي لفهم القرآن استنادا للشعر الجاهلي، وهذا ما يكشف عن أحد أسس التأويل المعتزلي التي اعتمدها الجاحظ خاصة وهو "الإرجاع" أي "إرجاع معاني المجازات الواردة في القرآن إلى دلالات متضمنة في المعجم الشعري العربي [8].

---

[1]–المصدر نفسه ، ج1/ ص 43.

[2]–ينظر: أمالي السيد المرتضى، الشريف المرتضى، السابق، ج3، ص 114.

[3]–سورة البقرة، الآية: 26.

[4]–تفسير الكشاف، السابق، ج68/1.

[5]–سورة آل عمران الآية: 8

[6]–ينظر تفسير الكشاف، السابق، ج162/1.

[7]–ينظر : الاتجاه العقلي في التفسير، نصر حامد أبو زيد, السابق، ص 133.

[8]–

وفي التعليق على هذا الشعار يقول نصر حامد أبو زيد: «لا ينكر الباحث أن يكون الشعر العربي دليلا في فهم النص القرآني ما دام كلام الله قد اتخذ اللغة العربية أداة للتّوصيل، ولكن الآيات الخلافية التي كانت مثار جدل بين المعتزلة وخصومهم–سواء المجبرة أو المشبهة– لا يمكن النظر إليها من خلال الشعر وحده، ومواضعات اللغة منفردة، فالإسلام قد جاء برؤية جديدة لطبيعة الذات الإلهية، وهي رؤية تتناقض مع واقع المعتقدات العربية الجاهلية، وعلى ذلك تعبر هذه الآيات–التي تصف الله– عن وعي ديني جديد تماما على الشعور العربي...ومن ثمّ كان من الضروري أن يحدث تغيير في النسق المتعارف عليه للغة من أجل أن تتسع لحمل هذا الوعي الجديد، وعلى ذلك فإرجاع الآيات للشعر العربي ومجازه هو ردّ هذا الوعي والمعرفة إلى معرفة ووعي متخلفين عن هذا الوعي الجديد» [1].

وكان المثل هو أكثر المصطلحات المجازية ورودا في القرآن الكريم وهو قريب جدّا من معنى التشبيه ويدلّ عليه، والمثل في القرآن يعدّ دلالة على تلك الجدّة الأسلوبية التي أثارت إعجاب العرب وحيّرتهم في الوقت نفسه حتى اضطربوا في تحديد تلك الخاصية المميزة للقرآن ومن ثمّ حاولوا ربطه بالشعر والسّحر والكهانة.

وإنا نجد عند– ابن عباس– وهو من أوائل المفسرين إحساسا مبكرا بتعدد الوجوه في التعبير القرآني ينبئ عن تصور ما لإمكان تعدد الدّلالة، وذلك عندما يفسّر كلمة "الكرسي" في آية الكرسي :بأنه علم الله سبحانه وتعالى، وإلى هذا التّعدد في المعاني أشار إلى كلمات "الرفث" و"المباشرة" و" المسّ" بقوله إنها تعني "الجماع"، "ولكن الله كريم يكني ما يشاء بما يشاء"، وإلى هذا أشار علي بن أبي طالب –رضي الله عنه– بقوله: «القرآن حمّال أوجه» وتوالى المفسّرون في هذا الاتجاه منهم مجاهد (ت104هـ)، والذي يعدّ رائدا للمعتزلة في تأويلاتهم التي تهدف إلى نفي مشابهة الله للبشر أو حلوله في المكان، وقبل أن ينتهي القرن الثاني من الهجرة كان أبو عبيدة–معمر بن المثنى– (ت207هـ) وهو من أصحاب الميول الاعتزالية قد أخرج كتابه "مجاز القرآن" رافعا شعار ابن عباس "إذا سألتموني عن غريب القرآن فالتمسوه في الشّعر، فإن الشّعر ديوان العرب»[2] .

وكان الدافع الرئيسي للمعتزلة إلى البحث في القرآن باعتباره كلام اللّه هو الرغبة الدينية في استخراج الدلالة المعرفية من النص القرآني، ولهذا كانت عنايتهم بالدرجة الأولى بالدلالة أكثر من عنايتهم بالصورة (الشكل)، ومن ثمّ تحولت إيحاءات المجاز التصويرية –على يد المعتزلة– من المجاز، وعلى ذلك يمنعون من حمل اللفظ على المجاز إذا أمكن حمله على الحقيقة يقول القاضي عبد الجبار متحدّثا عن حدود ضبط التأويل: «منع حمل اللفظ على المجاز إذا أمكن حمله على

---

[1]– الاتجاه العقلي في التفسير، ، السابق، ص 15.

[2]–ينظر: جلال الدين السيوطي، الاتقان في علوم القرآن، تح: مركز الدراسات القرآنية، المملكة العربية السعودية، ج3، ص 847–848.

الحقيقة» [1].

كما يعترفون أيضا بالألفاظ الشرعية كألفاظ الصّلاة والزّكاة تعدّ بمثابة مواضعة من جهة الله ابتداء ،بمعنى أنها لم تستعمل في القرآن على سابق مثال :«ولا تلزم على ذلك الألفاظ الشرعية، لأنه جل وعزّ، من حيث ثبثت حكمته يجب صرف كلامه إلى أنه أراد به الوجه الصحيح. فإذا بيّنه ونقل اللفظ عن اللغة صار كابتداء مواضعة منه»[2].

وهكذا يقع المعتزلة فيما حاولوا الهروب منه، ويسّلمون بجواز أن يكون في القرآن ما لم تقع المواضعة عليه.

-كما يعبر عنها الطّاهر بن عاشور-بمبتكرات القرآن- ويستندون في ذلك إلى فكرة الحكمة الإلهية، وهي فكرة كانت كفيلة بإخراجهم من المأزق السابق دون افتراضات أو تمحلات [3].

وقد عدّ القاضي وظيفة "الإخبار"، هي الوظيفة المركزية للغة، لدرجة أن ردّ كل الصيغ اللغوية من أمر ونهي وقسم إلى معنى الخبر، ويرتبط الخبر في دلالاته بقصد المتكلم وإرادته :«ولذلك يصحّ في الخبر المجاز والتعريض والألغاز»[4]، واستبعد المعتزلة من دائرة بحثهم المتكلم البشري على أساس أن كلامه يمكن معرفة كلامه اضطراريا، على عكس كلام الله الذي لا يمكن معرفة دلالته كاملة إلا عن طريق الاستدلال العقلي، ومعنى ذلك أنه بالعقل نعرف قصد الله وما يصحّ أن يختاره ويأمر به وما لا يجوز عليه، ولا يمكن عند المعتزلة أن يدلّ كلام الله على خلاف ما دلّ عليه العقل: «لأنّ الناصب لأدلة السّمع هو الذي نصّب أدلّة العقل فلا يجوز فيهما التّناقض»[5].

أي إن معرفة قصد الله من كلامه وصحّة الاستدلال بكلامه تدلّ على صحة الاستدلال العقلي. أي لا تعارض بين العقل والنّقل، وبذلك يصحّ التأويل عندهم ضرورة من ضرورات الاستدلال العقلي بوجود ما ظاهره يخالف ما يدل عليه العقل لأن الدلالة الشرعية-عندهم-والدلالة العقلية يتطابقان .

الخاتمة:

توصّل البحث إلى:

-تحدّد مفهوم المجاز باعتباره فسيما للحقيقة على باعتباره قسيما للحقيقة على يد المعتزلة ، ولم ينفصل عن الغاية التّأويلية للنّص القرآني وإن اختلف تحديد مفهومه عبر العصور التاريخية قبل أن يستقرّ مصطلحا عند البلاغيين فيما بعد.

---

[1]-شرح الأصول الخمسة، القاضي عبد الجبار، تح: عبد الكريم عثمان، مكتبة عثمان وهبة، ط3 (1416هـ-1996م)، ص 436.

[2]-ينظر: الاتّجاه العقلي في التفسير, نصر حامد أبو زيد, ص134.

[3]-ينظر : الاتجاه العقلي في التفسير، السابق, ص 134.

[4]-المغني في أبواب العدل و التوحيد، القاضي عبد الجبار , السّابق, ص 354-355.

[5]- المصدر نفسه, ص355.

–أنّ دوافع المعتزلة لدراسة المجاز كانت دوافع عقدية بغرض خدمة أصولها الفكرية ، وأن المجاز هو أداة بارزة في هذا الفكر، فهو أساس كل تأويل.

– لم ينفصل البحث في المجاز عند المعتزلة عن تصوّرهم لطبيعة اللغة ، وشروط دلالتها، فرتّبوا جواز وقوع المجاز في المفرد على أن يكون له معنى حقيقة قبل نقله إلى المجاز ، أمّا على مستوى التركيب فأجازوا وقوع المجاز ما دامت معرفة المتكلّم ستؤدّي إلى معرفة مراده، ليصبح المجاز لديهم آلية تأويلية ترفع التناقض الظاهر في كلام الله و المعرفة العقلية بالمبادئ التي حددوها و المتعلّقة بالتوحيد و العدل، أو ما يعرف عندهم بالعقل و النقل، فكانت عنايتهم بالمجاز من جانبه الدلالي الإشاري أكثر من جانبه التصويري .

–اعتبر المعتزلة القرينة العقلية في عملية التّأويل بالمجاز أشدّ دلالة من القرينة اللّفظية المتّصلة بالكلام.

– وأيّا ما كان تقويمنا لجهود المعتزلة في البلاغة العربية ، فممّا لا شك فيه أنّ محاولاتهم في المعرفة و اللغة و المجاز كان لها أثرها في إثراء الدرس البلاغي في جانبه التصويري و الأسلوبي ، على الرّغم من تعسّفهم في تأويل كثير من النّصوص التي يتعارض ظاهرها ومبادئهم الفكرية، وبخاصّة نصوص القرآن الكريم.

قائمة المصادر والمراجع:

القرآن الكريم

1. الاتجاه العقلي في التفسير، دراسة في قضية المجاز في القرآن عند المعتزلة، نصر حامد أبو زيد، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، ط3 (1996م).
2. الإتقان في علوم القرآن، جلال الدين السيوطي، تح: مركز الدراسات القرآنية، المملكة العربية السعودية.
3. أثر المتكلمين في تطور الدرس البلاغي، محمد أبو شوارب وأحمد محمود المصري، دار الوفاء –الإسكندرية ،2006م.
4. الأصول الخمسة، القاضي عبد الجبار، تح: فيصل بدير عون، مجلس النشر العلمي، جامعة الكويت، ط1، 1998 م.
5. أمالي السيد المرتضى الشريف المرتضى (ت 436هـ)، تصحيح: محمد بدر الدين الحلبي، مطبعة السعادة، مصر، ط1، (1325هـ-1907م).
6. الإيمان، ابن تيمية، المكتب الإسلامي، بيروت لبنان، ط5، (1416هـ-1996م).
7. شرح الأصول الخمسة، القاضي عبد الجبار، تح: عبد الكريم عثمان، مكتبة عثمان وهبة، ط3 (1416هـ-1996م).
8. كتاب التعريفات، الشريف الجرجاني، مكتبة مشكاة الإسلامية.
9. الكشاف، الزمخشري، تعليق: خليل مأمون، دار المعرفة، بيروت، لبنان، ط3، 1430هـ-2009م.
10. لسان العرب، ابن منظور، دار صادر، بيروت.
11. متشابه القرآن، القاضي عبد الجبار، تح: عدنان محمد زرزور، دار التراث، القاهرة.
12. المجاز في القرآن الكريم بين المعتزلة والأشاعرة في القرنين الخامس والسادس الهجريين، محمد مذبوحي، رسالة دكتوراه، جامعة تلمسان، 1426هـ-2005م.
13. مجموع رسائل الجاحظ، تح: محمد طه الحاجري ، دار النهضة العربية، بيروت ، لبنان،1982م.
14. المغني في أبواب التوحيد والعدل ، الجزء: 16-في إعجاز القرآن-، القاضي أبو الحسن عبد الجبّار.
15. مفتاح العلوم، محمد بن علي السكاكي، ضبط وتعليق: نعيم زرزور، دار الكتب العلمية، لبنان، ط2
16. مقالات الإسلاميين واختلاف المصلّين، أبو الحسن الأشعري، تح: محمد محي الدين عبد الحميد، المكتبة المصرية، صيدا، بيروت (1411هـ-1990م).